اقتصاد

لأنني أحب الحقيقة وأحبكم أقول:

هل تتفوق الآلات على البشر؟

شهد هذا العام تطورَ الذكاء الاصطناعي بين العديد من الاستخدامات المستقلة في الروبوتات والمركبات والطائرات من دون طيار والأجهزة الطبية والصناعية المختلفة، وهي تعمل جميعاً بدرجات متفاوتة من القدرة والتنسيق والذكاء، وتُظهر تباشيرُ العام المقبل تحقيقَ المزيد من التطورات للوصول إلى قدرات أعلى تقارب العقل البشري في عملية صنع القرار، والإدراك، أو التعلّم للأغراض العامة.

لدى كتابة هذه السطور، تحتدم منافسة ساخنة في الولايات المتحدة وحول العالم مستخدمة قدرات مشتركة من الذكاء الاصطناعي لإنشاء آلات يمكنها حتى تعليم وتطوير أنفسها، هذا ما تنبأ به الرائد المستقبلي جيمس لوفلوك البالغ من العمر ١٠٠ عام في كتابه الأخير «Novacene» أو «العصر الجديد»، راسماً تفاصيلَ التطور المقبل للإنسانية الذي يغذيه الذكاء الاصطناعي.

حسب رأي هذا الباحث، لقد بدأت بالفعل بوادر العصر الجديد مع جوجل «الفا زيرو» كنقطة انطلاق أولية، هذه الآلات قد تتفوق على البشر كنوعية حياة متطورة، كونها الطفرة القادمة من الحياة الذكية على الأرض، ويحذر من أن البشر قد يتخلّون قريباً عن مكانتهم الرئيسة لإبداعاتهم الذكية المصطنعة وهو عصر جديد في الواقع، يمكن أن يكسفَ البشر إزاء هذه الآلات!

لقد أطلق على هؤلاء «المتفهمين» المستقبليين تسمية «سايبرغ»، آلات العصر القادم التي تتولى تصميم وبناء أنفسها ويؤكد أنه في هذا المشهد الجديد، لن يكون استبدال البشر بالضرورة تحولاً قسرياً، بل بكل بساطة، تطوراً مرناً وتدريجياً.

هذه العملية مستمرة بالفعل عن طريق أنظمة الذكاء الاصطناعي المتقدمة والتي تم تطويرها مثل الفا / غو، والفا / زيرو وديب / مايند. هذه الأنظمة الذكية، والقادرة على تطوير ذاتها باستمرار، تشكل محوراً رئيساً نحو الانتهاء من تكوين «المشهد / الجديد»، على حد قول لوفلوك.

ويعتقد لوفلوك أن الخطوة الحاسمة التي كرست العصر الجديَد كانت الحاجة إلى استخدام أجهزة كومبيوتر تُصمم وتَبني أنفسها، حيث يظهر نمط جديد من الحياة الذكية على الأرض من رائد سابقٍ ذكي صنعه واحدٌ منا، ربما من ما هو مثل الفا / زيرو.

لقد تردد صدى هذه التوقعات خلال مقابلة تلفزيونية أجريت مؤخراً صرّح خلالها آيلون مَسك، مؤسس شركتي تسلا للسيارات الكهربائية وسبيس / إكس، أن أجهزه الكمبيوتر أصبحت على قدر من الذكاء بحيث لن يمضي وقت طويل لتتجاوز الذكاء البشري نفسه.

خلال مؤتمر حول الذكاء الاصطناعي العالمي في شنغهاي، قال مَسك لجاك ما، رئيس مجلس إدارة شركة «علي بابا» للتجارة الرقمية: إنه «يضمن أن أجهزة الكومبيوتر سوف تتجاوز البشر ذكاءً في نهاية المطاف وعلى مختلف الصعد».

وأضاف: «أول شيء يجب أن نفترضه هو أننا أناس أغبياء، عندما نتوصل إلى تطوير الأشياء لتصبح أكثر ذكاء من أنفسنا».

وأكد يقول: «سجلوا كلماتي هذه: سيكون الذكاء الاصطناعي أخطر بكثير من الأسلحة النووية. فلماذا لا نزال نفتقر لأي رقابة تنظيمية تشمله؟» ومع كل مخاوفه من هذه التكنولوجيا القادمة، فإنها لا تزال موضع اهتمام كبير بالنسبة له، ففي سنة ٢٠١٥، وخلال حشد من عباقرة هذه التقنيات، تبرع بليون دولار لأبحاث مجموعة «OpenAI»، لتمكينها من المضي قُدماً في هذا الذكاء الرقمي لمصلحة البشرية جمعاء.

هذه المجموعة نفسها، هي التي تعمل بالفعل على خطة دؤوبة لمساعدة من يعانون من الشلل، بهدف مساعدتهم على القيام بأي حراك إرادي، بمجرد التفكير في مثل هذا الحراك.

إلى جَانب ذلك، يخطط مَسك لإطلاق شبكة أقمار صناعية ضخمة تكلف نحو عشرة مليارات دولار لتغطي الكرة الأرضية بشبكة إنترنت سهلة ومتاحة، وقد طلب الإذن فعلاً من الحكومة الأميركية للحصول على شبكة أقمار صناعية ضخمة تناهز الـ٥٠٠٠ لتأمين تغطية سريعة وعالمية. وقد صمم هذا النظام، الذي يُطلق عليه اسم «SpaceX» لتقديم خدمات الإنترنت الرخيصة إلى أي كان على سطح الكوكب مع نطاق ترددي غير مسبوق، بدلاً من جميع الكابلات والألياف البصرية وأنظمة الإنترنت الأرضية الأخرى المتاحة حالياً.

وليست هذه بأي حال هي نهاية الطريق للعجائب التكنولوجية في هذا العصر، «ديب مايند» أو «الفكر المعمّق» على سبيل المثال، التي تأسست في لندن سنة ٢٠١٠ ويجري تطويرها الآن في كندا وكاليفورنيا، تهدف إلى دفع حدود الذكاء الاصطناعي إلى أبعاد أخرى، ويمكننا الآن تصور آلة يمكنها حل أي مشكلة معقدة دون الحاجة إلى مساعدة عملية، أو واحدة يمكنها تصحيح أو تجديد نفسها، وعندما يؤتي هذا المسعى ثماره الواقعية، سيكون أحد أهم التطورات العلمية التي ابتُكرت على الإطلاق وأكثرها فائدة. العديد من اللدائن هي الآن مشتقات وتطبيقات «ديب مايند» بما في ذلك ألعاب التسلية الأكثر تعقيداً وبديهية من أي وقت مضى، هذا هو غيض من فيض عندما يتعلق الأمر بالذكاء الاصطناعي، والأبواب المستقبلية لا تنفك مُشرَعة أمام روّادها.

بقلم طلال أبو غزالة

وزير المالية لـ«الوطن»: الوفر الناجم عن رفع سعر البنزين أحد خيارات التمويل

٢٠ ألف ليرة زيادة على المعاشات لأسر الشهداء والمفقودين والمحالين على المعاش الصحي بعجر ٤٠ بالمئة فما فوق

عبد الهادي شباط

أصدر رئيس الجمهورية بشار الأسد أمس المرسوم التشريعي رقم «٥» القاضي بمنح أسر الشهداء والمفقودين والمحالين على المعاش الصحي لمن كانت إصابتهم بنسبة عجز تبلغ ٤٠ بالمئة فما فوق من العسكريين وقوى الأمن الداخلي زيادة شهرية على المعاش ٢٠ ألف ليرة سورية.

ونص المرسوم في مادته الأولى على أن «تمنح أسر الشهداء والمفقودين من العسكريين المشمولين بأحكام المرسوم التشريعي رقم ١٧ لعام ٢٠٠٣ وتعديلاته ومن قوى الأمن الداخلي المشمولين بأحكام المرسوم التشريعي رقم ٢ لعام ٢٠١٢ زيادة شهرية على المعاش مقدارها ٢٠٠٠٠ ليرة سورية توزع على المستحقين وفق الأنصبة المحددة في القوانين والأنظمة الخاضعين لها».

وبموجب المادة الثانية «يمنح المحالون على المعاش الصحي من العسكريين المشمولين بأحكام المرسوم التشريعي رقم ١٧ لعام ٢٠٠٣ وتعديلاته ومن قوى الأمن الداخلي المشمولين بأحكام المرسوم التشريعي رقم ٢ لعام ٢٠١٢ لمن كانت إصابتهم بنسبة عجز تبلغ ٤٠ بالمئة فما فوق وناجمة عن الخدمة بسبب العمليات الحربية أو المشابهة لها أو نتيجة استهدافهم من قبل عصابة إرهابية أو عناصر معادية زيادة شهرية على المعاش مقدارها ٢٠٠٠٠ ليرة سورية».

ونصت المادة الثالثة على أن «تطبق أحكام هذا المرسوم التشريعي على حالات الاستشهاد أو الفقدان أو الإصابة الواقعة اعتباراً من تاريخ ١٥-٣-٢٠١١»، وبموجب المادة الرابعة «لا تدخل الزيادة المنصوص عليها في هذا المرسوم التشريعي عند احتساب الإعانة المنصوص عليها في المرسوم التشريعي رقم ١٨ لعام ٢٠١٩».

وجاء في المادة الخامسة أن «يصدر وزير المالية التعليمات التنفيذية الخاصة لهذا المرسوم التشريعي»، في حين نصت المادة السادسة على أن «تصرف النفقة الناجمة عن تطبيق أحكام هذا المرسوم التشريعي من وفورات سائر أقسام وفروع الموازنة العامة للدولة ومن وفورات موازنة المؤسسة العامة للتأمين والمعاشات».

وبموجب المادة السابعة «ينشر هذا المرسوم التشريعي في الجريدة الرسمية ويعد نافذا اعتباراً من أول الشهر الذي يلي تاريخ صدوره».

وصرّح وزير المالية مأمون حمدان لـ«الوطن» بأن الوفر المتحقق من انخفاض دعم البنزين بعد رفع سعر اللتر ٢٥ ليرة هو أحد الخيارات الرئيسة للتمويل.

وأكد وزير المالية وهو رئيس اللجنة الاقتصادية أنه قياساً إلى السعر العالمي للبنزين وتكاليف استيراده، فإن سعره حالياً لا يزال مدعوماً.

وبين أن وزارة المالية حالياً بدأت بالعمل على إنجاز التعليمات التنفيذية، إذ إن المرسوم سوف يطبق من بداية شهر نيسان القادم، لافتاً إلى أن الزيادة سوف تصرف للمستحقين وفقاً للأنظمة والأنصبة المعمول فيها لدى المالية، وسيتم تحويل الزيادة إلى مستحقيها عبر الحسابات الجارية لمن لديهم حسابات، وعبر دفاتر خاصة يتم العمل على طباعتها لمن ليس لديهم حسابات مصرفية.

لا بوادر لرفع أسعار المازوت والغاز

الحكومة ترفع سعر البنزين المدعوم وغير المدعوم ٢٥ ليرة لليتر

رامز محفوظ

رفعت الحكومة أمس سعر مبيع البنزين، المدعوم وغير المدعوم، بقيمة ٢٥ ليرة سورية لليتر الواحد، لتتحمل النسبة الأكبر من الزيادة شريحة البنزين المدعوم.

وبموجب قرار وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك رقم (٧٦٥) تم تحديد سعر ليتر البنزين أوكتان /٩٠/ المدعوم بمبلغ ٢٥٠ ليرة، بينما كان قبل صدور القرار مسعراً بـ٢٢٥ ليرة، أي إن نسبة الزيادة ١١ بالمئة.

وتحدد سعر ليتر البنزين أوكتان /٩٠/ غير المدعوم بمبلغ ٤٥٠ ليرة، بينما كان مسعراً بـ٤٢٥ ليرة، أي إن نسبة الزيادة قاربت ٥,٩ بالمئة، كما حدد القرار سعر ليتر البنزين أوكتان /٩٥/ غير المدعوم بمبلغ ٥٧٥ ليرة، بينما كان مسعراً بـ٥٥٠ ليرة، أي زاد بنسبة ٤,٥ بالمئة.

وبحسب مصدر حكومي مسؤول فإن الحاجة اليومية للقطر من البنزين تزيد على ٤,١ ملايين ليتر، ما يعني أن زيادة ٢٥ ليرة لكل ليتر تعادل ٣٧,٥ مليار ليرة سنوياً، لكن رقم الوفر الحقيقي أقل من ذلك بكثير نظراً لأن نسبة كبيرة من السيارات تملكها الجات العامة، وبالتالي لا تدخل في حساب الوفر الناجم عن رفع سعر البنزين، علماً بأن السعر لا يزال مدعوماً.

وكانت وزارة النفط قد أعلنت سابقاً أنها بصدد تحديد أسعار المحروقات من بنزين ومازوت بشكل يتوافق مع تغيرات أسعار التكلفة.

ورغم انخفاض أسعار البنزين عالمياً إلا أن ارتفاع سعر الصرف جعل تكاليف المادة مرتفعة محلياً.

وصرح خبير نفطي ومطلع على شؤون «محروقات» لـ«الوطن» بأن قرار رفع أسعار البنزين جاء بناء على مقترح من قبل لجنة الأسعار، مشيراً إلى أن أي قرار لرفع أسعار المشتقات النفطية يكون نتيجة لاقتراح لجنة الأسعار المشتركة بين عدة وزارات، والتي من ضمنها وزارة النفط، مبيناً أن هذه اللجنة تجتمع بشكل دوري وتراقب تغييرات سعر الصرف وتغيرات الأسعار العالمية للمشتقات النفطية، وبناء عليه ترفع مقترحاتها إلى وزير النفط الذي يحولها بدوره إلى اللجنة الاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء، والتي تتخذ قراراً بالمقترح، ومن ثم يتم إحالة القرار إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك المختصة بإصدار أية أسعار تخص المشتقات النفطية، وغيرها.

وأشار إلى وجود دراسة دائماً من قبل لجنة الأسعار لتغيرات أسعار المشتقات النفطية والنفط الخام.

ونوه بأن وزارة النفط تعتبر أن رفع سعر ليتر مادة البنزين أسهل من رفع تسعيرة أي مادة أخرى، لأن أثره محدود على المواطن بشكل مباشر، على عكس المازوت والغاز اللذين يعتبر إن من الاحتياجات الأساسية والضرورية للمواطن، لافتاً إلى أن القرار اتخذ لتعويض جزء من الخسارة التي تتحملها الحكومة من خلال دعمها للمازوت والغاز.

وعن احتمال أن يتبع رفع سعر البنزين ارتفاعاً في سعر المازوت والغاز، أكد الخبير النفطي عدم إمكانية حصول ذلك في الوقت الحالي، مشيراً إلى عدم وجود أي بوادر حالياً لرفع أسعار المازوت والغاز، موضحاً أن رفع سعر المازوت يؤثر في النقل والصناعة والمواد الغذائية والخبز..وغيرها من المواد، وبالتالي يتأثر المواطن بشكل كبير عند رفع سعره، وكذلك الغاز، على حين أن رفع سعر البنزين لا يؤثر سوى على النقل للوسائل التي تعمل على البنزين، وعلى تكلفة النقل ضمن احتساب كلف إنتاج وتوفير البضاعة.

انتظروا قريباً.. زيادة في أجور التكاسي

دباس لـ«الوطن»: لن تتجاوز الـ ٤ بالمئة

«محروقات»: مقترح بزيادة الكميات المخصصة

فادي بك الشريف

لم يمض ساعات على تطبيق القرار الجديد لرفع أسعار البنزين «المدعوم والحر» حتى سارع عدد من سائقي التكاسي بدمشق باستغلال موجة الارتفاع وتقاضي مبالغ زائدة من المواطنين على الرغم من الأجور الكبيرة التي لا تتناسب مع استهلاك السائق من المادة شهرياً بموجب احتياجاته ومخصصاته من البطاقة الذكية، لينعكس الأمر سلباً على المواطن الخاسر الأكبر من هذا الموضوع علماً أن الزيادة لا تؤثر بشكل كبير على سائقي التكاسي وهي تعادل ٥٠٠ ليرة سورية فقط في سعر التنكة من البنزين.

ويبدو أنه أصبح لزاماً على محافظة دمشق بموجب رفع الأسعار إجراء تعديل على عدادات التكاسي، التي حكماً لن تبقى على ما هي عليه، حيث بين عضو المكتب التنفيذي لشؤون النقل والمواصلات في محافظة دمشق مازن دباس أنه سيتم تشكيل لجنة من المحافظة واتحاد العمال ومديرية النقل والتموين تدرس الأمر وواقع نسبة الزيادة وتتخذ القرار المناسب حول هذا الموضوع، مؤكداً أن الزيادة الحاصلة على سعر التنكة لن يكون لها أي تأثير سلبي على سائق التكسي، ومن المفترض ألا ينعكس الأمر على المواطن.

وأكد دباس أن نسبة الزيادة لن تتجاوز ٤ بالمئة على العدادات وذلك بموجب لصاقات ريثما يتم إجراء تعديل على العدادات، مضيفاً من المفترض أن تقر اللجان المشكلة تسعيرتها الجديدة خلال يومين، معتبرا أن نسبة الزيادة ٢٥ ليرة لا تشكل نسبة تزيد على ٤ بالمئة، أي إن التعديل بهذه الحدود فقط، على أن يصدر من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك نسبة الزيادة على المسافة الكيلومترية، ليصدق عليها من المحافظة.

ورداً على حجج ومبررات العديد من سائقي التكاسي بضرورة تعديل العدادات اكتفت محافظة دمشق بالتصريح مؤخراً أنه لا دراسة لتعديل عدادات التكاسي، وخاصة أن سعر المحروقات المدعوم كما هو عليه ولم يتم تعديله مطلقاً، معتبرة أن تعديل العداد مرتبط بشكل فعلي برفع السعر المدعوم للبنزين وهو ما حصل أمس فعلاً، مؤكدة في الوقت ذاته أهمية زيادة الكميات المخصصة لسيارات الأجرة بشكل شهري.

هذا وتعمل محافظة دمشق على دراسة لتطبيق نظام الـ«جي بي اس» وذلك بشكل أولي على الميكروباصات والباصات العامة، بهدف رصد الكميات والتحركات، وخاصة بعد ورود شكاوى بعدم الالتزام بالخطوط أو بالعمل على مدار اليوم وفقا للكميات المخصصة من المحروقات، على أن يتم رصد الموضوع في باصات النقل الخاصة لتطبيق الآلية الجديدة ليصار إلى تطبيقها مستقبلاً على سيارات الأجرة «التكاسي»، وذلك وفق ما تم تأكيده مؤخراً.

وكان أكد فرع محروقات دمشق أن عدم كفاية الكميات المخصصة لسيارات الأجرة أصبح شماعة للكثيرين، كاشفاً رفع مقترح بزيادة الكميات المخصصة لهم بموجب البطاقة الذكية، علماً أن هناك عدداً من السيارات العمومي يعمل عليها أكثر من شخص على مدار اليوم، ومن الممكن أن تعمل ٣ ورديات وتكون باب رزق لأكثر من شخص.

ورشة لتعزيز الثقة بين المجتمع وقطاع التأمين

العش: نهدف لمعرفة الإشكالات من وجهة نظر المجتمع.. والعظم: مشكلة في السعر والثقة

الوطن

أقامت الغرفة الفتية الدولية في دمشق بالشراكة مع هيئة الإشراف على التأمين ورشة عمل بعنوان «التأمين من وجهة نظر المجتمع» والتي تعتبر إحدى ورشات ملتقى تطوير الأعمال.

في تصريح لـ«الوطن» أكد مدير هيئة الإشراف على التأمين سامر العش أن الهدف من الورشة معرفة أين يوجد إشكالات من وجهة نظر المجتمع في قطاع التأمين، مشيراً إلى أن هدف قطاع التأمين ليس استهداف شريحة محددة في المجتمع بل أوسع شرائح ممكنة.

ولفت إلى أن الهيئة تسعى لمعرفة المعوقات التي تحدّ من أنشطة التأمين وإجراء العملية التأمينية رغم وجود المخاطر، مبيناً أن دور هيئة الإشراف على التأمين أن تكون على تماس مباشر مع شريحة قطاع الأعمال لتصحيح الرؤية الحكومية فيما إذا كانت بحاجة للتصحيح.

وكشفت الرئيس المحلي للغرفة الفتية الدولية في دمشق آلاء العظم أن هذا الملتقى يعتبر ملتقى سد الثغرة بين التأمين والمجتمع، وهي إحدى الواجهات التفاعلية التي ستكون لمشروع ملتقى تطوير الأعمال، مشيرة إلى وجود ٨ ورشات تفاعلية في الملتقى.

ولفتت إلى أنه تم اختيار موضوع التأمين كبداية باعتبار أن هناك شراكة بين الغرفة وهيئة الإشراف على التأمين «ووجدنا أن الشيء المشترك بيننا وبينهم هو معرفة لماذا لا يقدم المجتمع على الخدمات التأمينية إن كان تأميناً صحياً أو تأميناً على الحياة أو غيرها؟

وأضافت: «أردنا من خلال هذه الورشة معرفة أسباب عدم إقدام المجتمع على الخدمات التأمينية من خلال استبيانات وزعت على عينات من المجتمع السوري لمعرفة أسباب عزوف المجتمع عن هذه الخدمات»، لافتة إلى أننا نسعى من خلال هذه الورشة لمعرفة الأسباب الحقيقية لذلك، وهل هي بسبب السعر أو بسبب السمعة أو الثقة.. وغيرها، مشيرةً إلى أنه من خلال الاستبيان والأسئلة لبعض الشرائح المجتمعية تبين أن لديهم اليوم مشكلة في السعر والثقة.

بدوره، أشار مدير مشروع ملتقى مدير الأعمال عمار دالاتي إلى السعي لتسليط الضوء على مجموعة من القضايا التي تهم قطاع الأعمال، وكان الهدف الأول الحديث عن موضوع التأمين، مبيناً أنه بعد عدة مقابلات مع عدة خبراء منهم هيئة الإشراف على التأمين لوحظ وجود ثغرة كبيرة موجودة بين قطاع التأمين والمجتمع، مضيفاً: «لذلك من خلال هذه الورشة لن نتوجه لقطاع التأمين بل سنتوجه للشرائح المجتمعية بصفتها تعتبر أكبر زبون لشركات التأمين ولقطاع التأمين».

ولفت إلى أنه في هذا الملتقى تم العمل على ورقة بحثية تتضمن أدوات بحثية منها استبيانات وزعت على عينة في المجتمع السوري، وحاولنا من خلال هذه الورقة البحث عن حلول وتوصيات تكون منصة للملتقى، ويكون الملتقى منصة لأي توصيات توزع أو ترفع للجهات ذات الصلة سواء كانت حكومية أو خاصة أو تنظيمية.